

على الخلاف

«المستقبل» يتخلى عن عبد المنعم يوسف

ليس عبد المنعم يوسف سوى حلقة في سلسلة طويلة من الموظفين الممسكين بالمفاصل المالية والإدارية للدولة اللبنانية، نيابة عن تيار المستقبل. لكنه بعد الشح الذي أصاب الكثير من مؤسسات الدولة، تحوّل إلى حارس لمغارة يغرف منها أركان النظام السياسي، على رأسهم «المستقبل» الذي كان له نصيب الأسد. يبدو أن هذا التيار قرر التخلي عن حارس المغارة



معالجة ملف «أوجيرو»، لتقف عند إعفاء يوسف من مهامه (مروان بوخيدر)

إبراهيم الأمين

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأخبار» أن تيار «المستقبل» وافق على إعفاء رئيس هيئة أوجيرو عبد المنعم يوسف من مهامه، وباشر في إعداد ترشيحات لبدلاء له. وقالت إن الرئيس سعد الحريري أطلع من النيابة العامة التمييزية على معطيات ترفع نسبة الإشتباه بتورط يوسف في مخالفات كثيرة، من بينها ما يتعلق بملف الإنترنت غير الشرعي. وأوضحت المصادر أن «المستقبل» كان قد رفض البحث في الأمر «تحت الضغط»، وأن رئيس كتلة نواب التيار الرئيس فؤاد السنورة، كان أبرز المتشددين في الدفاع عن يوسف، ليتبين لاحقاً أن حرصه ليس على يوسف نفسه، بل بهدف التوصل إلى

لم ينف رئيس الحكومة احتمال بتّ مجلس الوزراء قريباً بملف تعيينات جديدة في قطاع الاتصالات

اتفاق مع بقية الأطراف على مرشح بديل يختاره «المستقبل»، وأنه يحدّد ترشيح أحد مستشاريه، نبيل يموت، لهذا المنصب. وبحسب المصادر، فإن مسؤولين في «المستقبل» أجروا جسّ نبض لقوى سياسية بارزة حول ترشيح يموت، لكنهم واجهوا اعتراضاً حازماً، ما دفع إلى البحث عن أسماء جديدة. وعلم في هذا السياق أن «بيت الوسط» تلقى في الأيام الماضية سيّراً ذاتية عدة لمرشحين محتملين، وعلم أن قيادات شمالية في التيار تصرّ على أن يكون بديل

أي تسوية في هذا المجال، وأنه أبلغ الجهات كافة، بما في ذلك النيابة العامة، إصراره على متابعة التحقيق حتى النهاية بصرف الدوامه نفسها، ومن الأنسب الذهاب إلى البلد أو يخرجه منه، هذه مسؤولية الجمارك وليست مسؤولية الجيش». أما وزير الاتصالات بطرس حرب، فقد وصف الجلسة بالمهمة، إذ «تمّ إطلاع الحاضرين على ما استجد في عملية التحقيقات التي تحصل وفي ما اتخذ من تدابير ما يتعلق بالإنترنت غير الشرعي والغوغل كاش».

في ملف الإنترنت غير الشرعي، وعدم التوسع نحو ملفات قد تسبّب مشكلات قانونية ليوسف ولأصحاب تلفزيون «المر. تي. في». لكن المصادر نفسها قالت إن وزير الاتصالات بطرس حرب، يرفض

المجلس النيابي نبيه بري والناخب وليد جنبلاط. لكن المصادر أشارت إلى أن «المستقبل» وافق على إعفاء يوسف شرط عدم ملاحقته قضائياً، عبر تسوية تتضمن الاكتفاء بالتحقيقات التي جرت

يوسف من الشمال، بعد تسريبات بأن الحريري قد بسّمى للمنصب مهندس اتصالات من إقليم الخروب. المعلومات عن يوسف التي اطلع عليها الحريري غرّضت أيضاً على أكثر من جهة، من بينها رئيس

الأسئلة المتعلقة بالمسارين الأمني أو الإداري». وقد عكست تصريحات النواب هذا الجو بعد الخروج من الجلسة، إذ أشار الوزير وائل أبو فاعور إلى أن «لا أجوبة وما زلنا في الدوامه نفسها، ومن الأنسب الذهاب باتجاه طرح الرئيس نبيه بري تشكيل لجنة تحقيق نيابية لمعرفة ما حصل». فيما أشار وزير الدفاع سمير مقل إلى أن «القانون واضح والجمارك مسؤولة عن أي شيء يدخل إلى البلد أو يخرجه منه، هذه مسؤولية الجمارك وليست مسؤولية الجيش». أما وزير الاتصالات بطرس حرب، فقد وصف الجلسة بالمهمة، إذ «تمّ إطلاع الحاضرين على ما استجد في عملية التحقيقات التي تحصل وفي ما اتخذ من تدابير ما يتعلق بالإنترنت غير الشرعي والغوغل كاش».

يجمع أكثر من نائب على أن «الجهات التنفيذية والقضائية لا تريد التعاون، وكل طرف يريد أن يرمي المسؤولية على الطرف الآخر... في الجلسات ندخل من زاوب ونخرج من آخر، ولا نحصل على جواب واحد لمئات

ثبت أمام اللجنة أن «مديرية الجمارك لم تستجب للاستنابات القضائية المقذمة بحق بعض مسؤولي المديرية، بسبب الإشتباه في «تخليصهم» معاملات استيراد المعدات المستخدمة في محطات الإنترنت غير الشرعي. وبما أن الاستنابات سُنّرت منذ شهرين، منح وزير المالية علي حسن خليل الإذن بالاستماع إلى مسؤولي الجمارك، بناءً على طلب النيابة العامة التمييزية. وفيما كانت اللجنة قد ناقشت كافة مسارات القضية، لفتت المصادر في شأن المسار الأمني والتجسس الإسرائيلي إلى أن «الملف شائك جداً»، وأن مشكلته تكمن في «عدم ثبوت التجسس نتيجة التلاعب الذي حصل بالذات، وعندما اتخذت جهة معينة قراراً بلك المعدات، ومسح «الرقم التسلسلي»، حتى لا تعود هناك قدرة على معرفة الوجهة التي تشغلها».

القضية»، تشير المعلومات إلى أن «ثمة طرفاً يسعى إلى إرساء تسوية شاملة تسحب المتورطين وتحول دون محاسبتهم مقابل تعيينات جديدة في المواقع الثلاثة، لن يكون ليوسف مكان فيها، علماً أن الانقسام المستقبلي حوله لا يزال قائماً، ويظهر بوضوح خلال الجلسات التي تعدها لجنة الإعلام والاتصالات. جلسة اللجنة أمس تميّزت بحضور المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص، الذي أكد أن «التحقيق الذي أجراه فرع المعلومات يؤكد أن ما من شيء يستدعي التحقيق مع الضباط والرتباء الذين جرى تركيب الأجهزة غير الشرعية في أعالي الجبال ضمن نطاقهم الإقليمي». وقال إنه «إذا وجد مدعي عام التمييز أن التحقيق غير مكتمل بحق له التحقيق مع أي منهم من دون أن أعطي له الإذن بذلك». وبحسب المصادر، فقد

تقرير

نحو «لجنة تحقيق برلمانية» في الإنترنت غير الشرعي؟

ميسم رزق

لا تزال قضية الإنترنت غير الشرعي وامتفاعاتها تشغل لجنة الإعلام والاتصالات ومعها الأجهزة الأمنية والقضائية المعنية بالتحقيقات. مع كل جلسة جديدة يتبيّن تداخل العوامل الأمنية والاقتصادية والإدارية، ويتبيّن معها المزيد من غموض المعلومات وعدم توافر الأدلة اللازمة لتسمية الأمور بأسمائها ومحكمة المتورطين الفعلين في القضية إلى جانب كل ذلك، تثار شبهات إضافية حول «أدوار» المدير العام لأوجيرو عبد المنعم يوسف الذي يتولى ثلاثة مواقع حساسة في قطاع الاتصالات في آن واحد، ما يشكل مخالفة قانونية مستمرة منذ سنوات. وفي ظل تأكيد رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله «السير في هذا الملف حتى النهاية وعدم لقلعة